الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 3986 | الأربعاء | 21 شوال 1442 هـ | 2 يونيو 2021 م | السنة الرابعة عشرة

أشاد بجهود الوزير الفارس والوكيل المخيزيم

الهاجري: زيادة بدل طبيعة العمل لإدارة المعادلات بـ «التعليم العالي»

أشاد أمين صندوق الجمعية الكويتية لإداريي المؤسسات التعليمية الأستاذ عذبي الهاجري بموافقة وزير التعليم العالي د. محمد الفارس على زيادة بدل طبيعة عمل للعاملين في إدارة المعادلات بوزارة التعليم العالي.

وقال الهاجري في تصريح صحافي: انه وبجهود مباركة من وكيل التعليم العالي د. صبيح المخيزيم تمت موافقة وزير التعليم العالي د. محمد الفارس على طلب زيادة بدل طبيعة عمل للموظفين العاملين في إدارة المعادلات بوزارة التعليم العالي.

وأشار الهاجري إلى ان العديد من الموظفين في وزارة التعليم العالي يعانون بسبب الكثير الضغوط نظراً لطبيعة العمل وحجم الأعمال الكبيرة الملقاة على عاتقهم، وهو ما دعا البعض منهم لتقديم استقالاتهم في عدد من الإدارات بالوزارة منها «المعادلات والمالية والبعثات».

وأكد الهاجري تفهم الوزير الفارس لجميع مطالب الجمعية ومنها تعويض الموظفين

عذبي الهاجري

الذين يعانون بسبب ضغوط العمل وغيرها من المشاكل التي أثرت عليهم، مناشداً اياه ضرورة زيادة بدل طبيعة العمل لجميع موظفي الإدارات في وزارة التعليم العالي الذين يواجهون الكثير من الأعباء خلال عملهم.

وشدد بان الجمعية لن تألو جهداً في المطالبة بحقوق الموظفين والدفاع عن مكتسباتهم والتعبير عن آرائهم، مشيراً إلى ان من أهداف الجمعية رعاية مصالح جميع منتسبي المؤسسات التعليمية والدفاع عن حقوقهم والعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية وتمثيلهم في جميع الأمور المتعلقة بشؤونهم.

واختتم الهاجري معبراً عن شكره وتقديره باسم العاملين بوزارة التعليم العالي إلى الوزير د. محمد الفارس ووكيل الوزارة د.صبيح المخيزيم على تفهمه لطبيعة عمل العاملين في هذه الإدارة الحيوية، مناشداً ديوان الخدمة المدنية سرعة الموافقة على القرار تحفيزاً لجميع العاملين لمواصلة جهودهم في خدمة هذه المؤسسة الوطنية.

وزير الكهرباء أصدر قراراً بالموافقة على طلبات إمكانية التغذية والفرز للعقارات

مشعان العتيبي

أصدر وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية الدكتور مشعان العتيبي أمس الثلاثاء قرارا وزاريا بالموافقة على طلبات إمكانية التغذية والفرز لجميع انواع العقارات في جميع مناطق البلاد.

وقالت الوزارة في بيان صحفي إن المادة الاولى من القرار تنص على الموافقة على طلبات امكانية التغذية والفرز لجميع أنواع العقارات في جميع مناطق الكويت باستثناء العقارات التي لا يوجد فائض بمحطات التوزيع التي تغذيها وأن يتم الرد على العميل بالموافقة من عدمه خلال مدة لا تتجاوز يومي عمل.

وأضافت أن القرار الذي يهدف إلى محاربة الفساد ينص في مادته الثانية على أن يصدر الوكيل المساعد لقطاع شبكات التوزيع الكهربائية قرارا إداريا يرفق به كشفا بقائمة أرقام محطات التوزيع الثانوية التي لا يوجد بها إمكانية تغذية على أن يحدث هذا الكشف شهريا ويتم نشره على موقع الوزارة الإلكتروني.

وأشارت الى أن المادة الثالثة من القرار حددت فترة البدء بتطبيق هذا القرار في مطلع أغسطس المقبل ونشره في الجريدة الرسمية وإلغاء ما يتعارض معه من قرارات سابقة.

تتمات

الأمير: فلسطين

جراح الصباح، ووزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد، ورئيس الديوان الأميري الشيخ مبارك فيصل الصباح، ورئيس ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء رئيس بعثة الشرف المرافقة عبدالعزيز الدخيل، ووكيل الديوان الأميري ومدير مكتب صاحب السمو أمير البلاد أحمد فهد الفهد.

كما عقد رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد في قصر بيان أمس، جلسة مباحثات رسمية مع رئيس وزراء فلسطين محمد إبراهيم اشتية، حيث جرى تبادل الرؤى ووجهات النظر تجاه القضايا الإقليمية، ورغبة البلدين في تعزيز التشاور المستمر والتنسيق الدائم، دعما للجهود الديبلوماسية المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وأكد الخالد في تصريح صحفي عقب جلسة المباحثات، التزام دولة الكويت بموقفها المبدئي والثابت تجاه القضية الفلسطينية، ودعمها لحق الشعب الفلسطيني الشقيق المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وشدد على ضرورة تضافر الجهود العربية والدولية لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط وضمان عدم تكرار الانتهاكات المتكررة لسلطات الإحتلال الإسرائيلي وإنهاء عمليات العنف ضد الشعب الفلسطيني الشقيق، وصولا إلى تحقيق السلام والاستقرار المنشودين.

حضر المباحثات عن الجانب الكويتي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد العلي، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي ووزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد الناصر، ورئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء رئيس بعثة الشرف المرافقة عبد العزيز الدخيل، ومساعد وزير الخارجية لشؤون الوطن العربي السفير فهد العوضي.

كما حضرها عن الجانب الفلسطيني الوفد المرافق لرئيس وزراء دولة فلسطين.

وقد أقام الخالد مأدبة غداء رسمية على شرف اشتية والوفد المرافق له.

ولي العهد

في سياق متصل أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور نايف الحجرف، عمق الروابط الأخوية والعلاقات التاريخية الوطيدة التي تجمع الشقيقتين المملكة العربية السعودية والكويت.

وقال الحجرف في تصريح له أمس: «إن زيارة سمو الشيخ مشعل الأحمد ولي عهد الكويت للرياض في أول زيارة خارجية رسمية لسموه، ضيفاً عزيزًا على أخيه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، تحمل مضامين سامية ومعاني نبيلة تعكس مكانة المملكة لدى الكويت قيادةً وشعبًا».

وأوضح أن «هذه الزيارة ترسيخ للعلاقات الاستثنائية ومبادئ التشاور الأخوي وتلاقي الرؤى المشتركة في النظرة المستقبلية، الداعمة لما فيه خير وأمن البلدين والشعبين الشقيقين، في ظل القيادة الحكيمة والتوجيهات السديدة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وأخيه صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد».

وعبّر الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن صادق تمنياته ودعواته للمولى عزّ وجل، بأن يكلل جهود قادتنا لكل ما فيه خير وأمن ورخاء دول مجلس التعاون ومواطنيه.

من جهته أكد سفير الكويت لدى السعودية الشيخ علي الخالد، أن زيارة سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد إلى المملكة، تلبية لدعوة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، تُعد زيارة تاريخية مهمة كونها أول زيارة رسمية لسموه، لترسخ عمق العلاقات الوطيدة والمتجذرة بين البلدين الشقيقين.

وأوضح الخالد في تصريح له بهذه المناسبة نقلته وكالة الأنباء السعودية، أن الزيارة تأتي امتداداً للعلاقات الأخوية الوطيدة التي تجمع قيادتي البلدين على مر العصور وتميزها بالنهج الثابت على التعاون والتكامل في كل المحافل الدولية وعلى كل الأصعدة

أضاف أن العلاقات السعودية الكويتية كانت دومًا أنموذجًا راقيًا يحتذى به، ومستمرة في التنامي والقوة حتى باتت اليوم تعيش أزهى مراحلها بقيادة حكيمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وصاحب السمو الشيخ نواف الأحمد.

وأشار سفير الكويت إلى أن العلاقات المتميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين أكدتها المحن التي مرت بالمنطقة، حيث أدانت وتدين الكويت بشدة الاعتداءات الغاشمة التي تعرضت لها المملكة العربية السعودية من قِبَل مليشيا الحوثي الإرهابية، وأعلنت تأييدها الكامل لجميع الإجَراءات التي تتخذها المملكة لضمان أمن وسلامة أرضها.

وذكر أن المملكة تشهد حركة تطوير وتنمية كبيرة بقيادة خادم الحرمين الشريفين، التي تأتي ثمرة طبيعية للجهود الحثيثة التي يبذلها لدفع عجلة التنمية والرخاء وقيادة المملكة نحو مرافىء الأمن والأمان والاستقرار.

وقال الشيخ علي الخالد: «إن توقيع المملكة والكويت في عام 2018 على مجلس التنسيق السعودي – الكويتي يعد انطلاقة جديدة في التعاون القائم والمتنامي بين البلدين الشقيقين، وتنمية للعلاقات التجارية، وفَتَحَ آفاق أوسع أمام النمو الاقتصادي».

أضاف أن التنوع الاقتصادي يعد هدفًا مصاحبًا لخطط التنمية المتتابعة لضمان استدامة الاقتصاد، وجاءت الخطة الطموحة لرؤية المملكة 2030 ورؤية الكويت 2035 باستهداف واسع النطاق للتنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد قابل للنضوب، مؤكدًا أن الرؤيتان تسلطان الضوء على طموح البلدين الشقيقين.

من جهة أخرى، أشار سفير الكويت لدى السعودية إلى إشادة وتقدير سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، للجهود المبذولة من ولي العهد السعودي في شأن مبادرة «الشرق الأوسط الأخضر» خلال الاتصال الذي جرى بين سموهما، والذي أعرب فيه سمو الأمير، عن مباركته لهذه المبادرة وعن استعداد الكويت للعمل مع المملكة بما يحقق أهداف المبادرة».

وتتسم العلاقات الوثيقة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقة، بخصوصيتها وعمقها التاريخي القائم على أسس راسخة معززة بوشائج وروابط دينية واجتماعية متجذرة ومصير مشترك.

وغني عن القول إن للسعودية مكانة خاصة في قلوب الكويتيين، كما للكويت مكانة خاصة في وجدان السعوديين، صنعتها القواسم المشتركة والمواقف طيلة مسيرة العلاقات الثنائية التاريخية.

وتعد الزيارة الرسمية لسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمدإلى المملكة أمس الثلاثاء، الأولى لسموه منذ توليه ولاية العهد في أكتوبر 2020 ، وهي تأكيد لطبيعة هذه الروابط التاريخية واستكمال لنهج متأصل لدى البلدين في الدفع بتلك العلاقات قدما إلى الأمام نحو آفاق أرحب في مختلف المجالات.

ودائما تميزت العلاقات بين البلدين الشقيقين بحرص متبادل على التواصل والتشاور المستمرين بشأن مختلف القضايا، بهدف تعزيز التعاون الأخوي الذي يحقق نموا مطردا في مختلف المجالات في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود.

وفي إطار هذه العلاقات التاريخية التي تعود إلى أكثر من 130 عاما، ما انفك قادة البلدين يتبادلون الزيارات للتباحث في سبل تعزيز أطر التعاون والتفاهم، إذ حفلت مسيرة العلاقات بالكثير من الزيارات المتبادلة، لاسيما على مستوى القيادة منذ ذلك الحين وحتى قبل قيام الدولة الحديثة في كلا البلدين.

ولعل أبرز ما سطرته صفحات التاريخ تلك الزيارة التي قام بها المغفور له الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية إلى الكويت عام 1910، أثناء فترة حكم المغفور له الشيخ مبارك الصباح.

ومنذ ذلك الوقت تعاقبت الزيارات المتبادلة بين زعماء البلدين، وآخرها زيارة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمدإلى المملكة في يناير الماضي، لترؤس وفد دولة الكويت إلى اجتماع الدورة ال41 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في محافظة «العلا» سبقتها الزيارة التاريخية الأخوية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى الكويت في ديسمبر عام 2016 ، مع استمرار تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين.

في موازاة ذلك تبادل ولاة العهد في البلدين الشقيقين الزيارات الأخوية والتي عملت على تعزيز أواصر المحبة والتعاون، ورسخت لعلاقات متينة عبر التنسيق المشترك بشأن مختلف القضايا الإقليمية والعالمية وفتح آفاق جديدة للتعاون.

ولعل آخرها كانت الزيارة الرسمية التي قام بها إلى دولة الكويت صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بالمملكة الشقيقة في 30 سبتمبر 2018 ، وكانت الثانية له إذ سبقتها الزيارة الرسمية الأولى في مايو 2015.

وشمل التعاون بين البلدين الشقيقين جميع المجالات ومن ثمار هذا التعاون قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 مايو عام 1981 ، الذي حقق للخليجيين في إطار العمل المشترك الكثير من الإنجازات والطموحات.

أحداث الجلسة

: «للتو خرجنا من النيابة العامة أنا وزميلي النائبان ثامر السويط ود.عبيد الوسمي، حيث تم استدعاؤنا كشهود في طلب قدم من قبل رئيس مجلس الأمة، فيما يسمى بلاغ جلسة الافتتاح، في طلب لم يره أحد في الكويت».

أضاف «النواب يقدمون طلبات من أجل أن نرى هذه الأوراق وما تم إحالته إلى النيابة، وحضرنا طواعية حتى نعرف ما يحصل خلف الكواليس، وبالتحديد للاطلاع على هذا الطلب وكيف وصل إلى النيابة العامة».

وقال إنهم تفاجأوا بانتهاك جديد للدستور يتمثل بتحويل طلب نيابي، يفترض أن يناقش في قاعة عبدالله السالم وفقا لحقوق النواب إلى النيابة العامة لتقوم بهذا الدور، مؤكداً أن هذه كارثة وتعد صارخ على مبدأ الفصل بين السلطات ببلاغ قدم إلى النيابة بلا وقائع ولا أحداث، فهو مجرد مجهل وكأنه أعد للحفظ.

أضاف أن ما حصل أمس يضاف إلى سلسلة الانتهاكات الدستورية التي تحصل في عهد الرئيس، بأن يقدم طلب نيابي أسقط في مجلس الأمة ولم يناقش، لأن الرئيس كان يرى أن الطلب غير دستوري، ولكن يوضع في ملف ويقدم إلى النيابة لتحقق به.

وأوضح أن هذه السابقة تجرنا إلى أنه يمكن في المستقبل أن تم تحويل سؤال برلماني أو طلب نيابي يناقش في المجلس ويذهبون به إلى النيابة للتناقش بشأنه، مبيناً أن ذلك ضرب لكل مفاهيم العمل البرلماني الدستوري والحصانة وحرية النائب بما يبديه من آراء.

وذكر الكندري «نحن من أثرنا مسألة التحقيق في جلسة الافتتاح وما حصل من انتهاك بحق الشعب والأمة في هذه الجلسة وكان على مرأى ومسمع من كل الناس، لكن أشهر ونحن نطالب مكتب المجلس الذي فوض نفسه وهو غير مفوض بأن يحقق في أمر غير منصوص فيه، ولا يملك التحقيق به بموجب المادة 39 من اللائحة وليس من اختصاصات مكتب المجلس، نطالبه بماذا حققت».

أضاف : «اليوم نكتشف ونحن شهود تم استدعاؤنا بهذه القضية ونرى لأول مرة الأوراق التي تم تقديمها، وهي عبارة عن طلب لا يمكن أن تستنتج منه أنه بلاغ أو شكوى».

وطالب النائب العام بأن يستدعي رئيس مجلس الأمة رسميا للوقوف على هذا الطلب، وسؤاله عما إذا كان قد تقدم بهذا الطلب، لأنه هو الشاكي أو المبلغ عن واقعة شهدها، أو أنه فعلا أحال طلبا برلمانيا يفترض أن يناقش في قاعة عبدالله السالم لكي تحقق فيه النيابة والسلطة القضائية.

وبين أن الطلب المحال للنيابة العامة لم يرفق معه تفريغ لفيديو أو شهادة موظفين أو شهادة ضباط أو شهادة نواب، مضيفا «مكتب المجلس يدعي أنه حقق فبماذا حقق»؟.

وطالب رئيس مجلس الأمة ومكتب المجلس بعرض الطلب على الناس لكي يعرفوا ما الذي أرسلوه إلى النيابة، معتبرا أنها فضيحة تشريعية وقانونية وأخلاقية أن يتم تقديم هذا الطلب المعيب بهذا الشكل، بما يمثل إهانة للسلطتين التشريعية والتنفيذية بأن يأخذ الرئيس طلبات النواب التي لم يقتنع بها في الجلسة ويسقطها ويحيلها للنيابة ويعتبرها مستندات وأن يطلب من النيابة أن تحقق في الطلب النيابة.

وقال : « هذه كارثة وضرب لمبدأ الفصل بين السلطات، والزج بأعمال برلمانية بحتة قد تصل بنا إلى التصادم مع القضاء».

وكرر مطالبته بأن يستدعي النائب العام رئيس مجلس الأمة رسميا لمعرفة ما الذي قدمه هل هو بلاغ أم شكوى، كما طالب بنشر هذا البلاغ أو الطلب أيا كان مسماه أمام الناس ليعرفوا ما الذي أحاله مكتب المجلس ممثل برئيسه إلى النيابة العامة.

وقال إن هذا الموضوع لا يحتاج إلى ثقافة قانونية ولا تخصص قانوني، مشيراً إلى أن أي شخص يقرأ هذا الطلب سيعرف أنه أعد وقدم لكي يحفظ».

وذكر الكندري أنه «تستمر المهازل وخرق الدستور والتلاعب باللائحة وكل ذلك لجعل هذا الدستور الذي هو الفيصل بيننا وبين السلطات بلا قيمة، لكننا متمسكون بهذا الدستور الذي أقسمنا عليه وسنستمر بمتابعة هذه القضية والفيصل بيننا وبينكم هو أن تقومون بعرض هذا الطلب للناس حتى يعرفوا ما الذي قدمتموه للنيابة العامة وحينها سيعرف الناس الغرض الأساسي من هذا الطلب.

في السياق نفسه أكد النائب ثامر السويط أن الطلب المحال إلى النيابة العامة، والمتعلق بنتيجة لجنة التحقيق المشكلة من قبل مكتب المجلس في أحداث الجلسة الافتتاحية للفصل التشريعي الحالي، هو تجاوز على الدستور ويخالف نص المادة 50 من الدستور ومعد من الأساس لحفظ القضية.

وقال السويط إنه مثل مع زميله النائب د. عبد الكريم الكندري، وبصحة النائب د. عبيد الوسمي بصفته محاميا عنهما في نيابة العاصمة.

أضاف أنهم ذهبوا كشهود وللتحقق من ذلك الملف الموجود في النيابة والمتعلق بأحداث الجلسة الافتتاحية 15 ديسمبر من العام الماضي، مستدركا بقوله» نريد أن نتحقق هل هي شكوى أم بلاغ وأن تنتفي الجهالة، خاصة ما قام به مكتب المجلس في الفترة السابقة على الرغم من وجود العديد من الطلبات لمعرفة شكل التحقيق الذي قام به مكتب المجلس ولم نعترف به».

وذكر أن الدستور الكويتي جاء بديمقراطية نيابية برلمانية، وأساس وجوهر العمل في النظام البرلماني هي الرقابة الشعبية، والتي تتمثل في أربع أدوات تمكن النائب من أداء عمله بدءا من السؤال البرلماني ثم جلسة التحقيق ثم الاستجواب ثم تشكيل لجان التحقيق، استنادا إلى المادة 114 من الدستور.

وقال السويط : « الكل يعلم اليوم أن الرئيسين وأعمالهما التي تسببت في تفريغ ذلك الدستور وعدم تمكين نواب الأمة من القيام بدورهم، بعد الطلب الشهير المنتهك للدستور المتعلق بوقف الاستجوابات والرقابة الشعبية».

أضاف : « جاء اليوم مسلسل التجاوز على الدستور الكويتي بطلب متجاوز قام به مكتب المجلس على اختصاصات المكتب المبينة وفق اللائحة الداخلية للمجلس، والتي حددت اختصاصاته بأنها وظيفية ومالية وبحث اعتراضات».

وأكد أنه ليس من حق مكتب المجلس أن تجمد طلبات التحقيق، لافتا إلى أن «النواب شاهدوا ما حدث في الجلسة الافتتاحية وبناء على الأحداث المؤسفة في يوم الثلاثاء الأسود قمنا بإعداد طلبات تشكيل لجان تحقيق برلمانية، وللأسف تم وضع تلك الطلبات في الأدراج واستخدمت بغرض غير غرضها المرجو منه واستخدمت في النيابة».

وأوضح أن الدستور الكويتي وضع قنوات محددة لممارسة حق التحقيق في اللجان البرلمانية وليس من خطواتها أن يتم استخدامها كأوراق في النيابة العامة.

وزير التجارة

وقالت الوزارة في بيان صحفي إن الشروط الواجب توافرها للمستورد هي مطابقة المواد الإنشائية للموصفات القياسية الخليجية، بالاضافة الى حصوله على رخصة بناء من بلدية الكويت، مبينة أن القرار يعمل على فتح خيارات واسعة للمواطنين الراغبين في البناء.

وكان الوزير السلمان أصدر قرارا الأحد الماضي بحظر تصدير وإعادة تصدير الأسمنت والأخشاب وحديد التسليح، وذلك حفاظا على القيمة السوقية لمواد البناء بالسوق المحلي.

كما ناقش خلال اجتماع طارئ مع مختلف الإدارات بالوزارة الأسبوع الماضي إحكام السيطرة على أسعار مواد البناء، وتشديد الرقابة على الأسواق التجارية عبر تكثيف الجولات التفتيشية وزيادة حملات الفرق الرقابية المختصة.

هشام الصالح

تنتقل عبر طريق عام ، سواء بإتلاف أجزاء من الطريق او بإفساد وسيلة النقل أو مضايقة سائقها وإكراهه على الوقوف ومهاجمته وتهديده أو تعنيفه أو الاعتداء عليه، أو بإعطاء إشارات أو بإصدار تعليمات أو تحذيرات أو بتوجيه نداءات مضللة ، قاصدا الإضرار بأشخاص أو بالأشياء ، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

إذا ترتب على هذه الأفعال إصابة شخص أو اكثر بجروح بليغة ، كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز خمس عشرة سنة ، ويجوز أن تضاف إليها غرامة لا تجاوز خمسة آلاف دينار ، وإذا ترتب عليها وفاة إنسان ، كانت العقوبة الإعدام أو الحبس المؤبد.

المادة الثانية : على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: تفشت في طرق وشوارع الكويت ظاهرة المضايقات التي يقوم بها بعض قادة السيارات الذين يسوقون برعونة وتهور ويتعمدون توقيف مركبات الآخرين والتهجم عليهم وتهديدهم ويصل الأمر إلى حد الاعتداء والاشتباكات التي لا تحمد عقباها.

وهذه الظاهرة فضلا عن خرقها قوانين ولوائح المرور ومسها بآدابه لا تمت بأخلاق وقيم المجتمع ، وإذا كانت القوانين تنص على مخالفات المرور والعقوبات المترتبة عليها فإن مثل هذا السلوك الخطير الذي تشهده طرقنا ويهدد أمن الأفراد والمجتمع ويزرع جوا من الرعب والاستفزاز والابتزاز بشكل غير مستساغ وسط مجتمع متحضر وفي دولة القانون ، أضحى يتطلب من المشرع سن قواعد صارمة عاجلة لتجريم هذه الأفعال وتوقيع أقصى العقوبات على مرتكبيها لردع مثل هذه الممارسات السلبية .

ولذلك فقد جاء هذا الاقتراح بقانون لإخضاع مثل هذا السلوك الشاذ إلى حكم المادة 171 من القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء حتى يعاقب كل من يقوم بمضايقة سائق وسيلة نقل لإكراهه على الوقوف ومهاجمته وتهديده أو تعنيفه أو الاعتداء عليه، بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وإذا ترتبت على هذه الأفعال إصابة شخص أو أكثر بجروح بليغة، كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز خمس عشرة سنة، ويجوز أن تضاف إليها غرامة لا تجاوز خمسة آلاف دينار، وإذا ترتبت عليها وفاة إنسان، كانت العقوبة الإعدام أو الحبس المؤبد.

نتنياهو: سننهي

الساعية إلى إعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران.

وصنّف نتنياهو، في تصريحات له أمس بهذا الخصوص، أثناء تنصيب دافيد برنع رئيسًا جديدًا لـ«الموساد» خلفًا ليوسي كوهين الذي شغل المنصب على مدار السنوات الخمس الماضية، أنشطة إيران النووية بأنها «التهديد الوجودي الأكبر» بالنسبة لإسرائيل، «سواء من حيث تهديدها المباشر بإفناء دولة صغيرة بواسطة سلاح ذرّي، أو تهديدها بعشرات آلاف الصواريخ المدعومة بمظلة نووية»، ووصف هذا الأمر بأنه «يهدد استمرار المشروع الصهيوني، وينبغي علينا محاربته إلى ما لا نهاية».

وخاطب نتنياهو رئيس «الموساد» الجديد قائلًا: «تحدثنا بالأمس «في حفل وداع الرئيس السابق كوهين» عمّا فعلنا في مواجهة إيران، وهذه الأفعال يجب أن تتواصل».

وقال نتنياهو إنه تحدّث عن ذلك لـ«صديقه» الرئيس الأميركي، جو بايدن، منذ نحو أربعين عامًا، وأبلغه أنه «سواء أكان ثمّة اتفاق أم لم يكن فسنواصل بذل كل الجهد لمنع تسلح إيران بأسلحة نووية»، معتبرًا أن إيران «تختلف عن سائر الدول التي تمتلك سلاحًا نوويًا ولهذا السبب فإن سياسة الاحتواء ليست خيارًا».

البنك الدولي

يقرب من 200 عام.

ومن المحتمل أن يكون أكثر من نصف سكان لبنان قد دُفعوا بالفعل تحت خط الفقر.

ويتهم التقرير القيادة اللبنانية بالتقاعس الكارثي والمتعمد.

وأدت شهور من الجدل والتطاحن بين الفصائل السياسية إلى عرقلة تشكيل حكومة قد تستحدث إصلاحات اقتصادية.

إسبانيا ترفض

وأعلن أن زعيم البوليساريو سيعود إلى المكان الذي جاء منه بعد تحسن صحته.

وكانت المحكمة قد استمعت إلى غالي عبر تقنية الفيديو من المستشفى حيث يعالج من تداعيات فيروس كورونا المستجد، وذلك في قضيتين، الأولى تقدم بها فاضل بريكا، المنشق عن «البوليساريو» والحامل للجنسية الإسبانية، بتهمة «ارتكاب تعذيب» في مخيمات تندوف، أما القضية الثانية فتقدمت بها «الجمعية الصحراوية للدفاع عن حقوق الإنسان»، ومقرها إسبانيا، بتهم «ارتكاب إبادة جماعية، والقتل والإرهاب والتعذيب والإخفاء القسري»، وفق الوثيقة التي وصلت إلى القضاء الإسباني.